

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.24
13 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

كوستاريكا* وكولومبيا** : مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم
لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والأحكام ذات الصلة من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة^(١) المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٢)، فضلا عن الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة بالتعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ولمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تلاحظ تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس والمبادرة الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحد من أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48).

(٢) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأثقلها ديونا، وخاصة في أفريقيا، في الجهود التي تبذلها لتحسين حالة ديونها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا في جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع ديون كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج دائم وإنمائي المنحى ومنصف وفعال، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بصورة كاملة حتى الآن حولا دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا والهيكل الأساسية التكنولوجية، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٦^(٣)؛

٢ - تسلم بأن الحلول الدائمة والإنمائية المنحى والمنصفة والفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية والتي ينبغي أن تتحقق من خلال اتباع نهج واحد ونهائي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٣ - تلاحظ أنه بسبب التطورات المتقلبة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون، من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة ومحددة واتباع نهج مبتكرة، فيما يتعلق بالإسهام في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا؛

٤ - تشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتوفير إشراف فعال على أسعار الفائدة الدولية وزيادة تدفق الموارد، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا للبلدان النامية وعلى أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

٥ - تسلم بأن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكز الوزارة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(٤)؛

٦ - تلاحظ أن المبادرة الأخيرة التي اتخذتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمثل خطوة إلى الأمام نحو مساعدة البلدان التي تعاني من مشاكل ديون كبيرة وتشدد في الوقت نفسه على الحاجة إلى ضمان التنفيذ السريع والمرن والبناء والكامل للمبادرة تمشيا مع ضرورة اتباع نهج شاملة؛

٧ - تشدد على أن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتطلب موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف، وعليه ينبغي عدم السعي إلى التنفيذ عن طريق إعادة توزيع الموارد المخصصة أصلا لأغراض التنمية؛

٨ - تحث البلدان المتقدمة على تقديم الدعم الذي تحتاج إليه وتستحقه مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعلى زيادة تحسين المبادرة بحيث يتم تخفيض فترة الأداء المطلوبة المؤلف من ست سنوات إلى فترة تستغرق ثلاث سنوات كحد أقصى، وبحيث لا تضاف شروط جديدة إلى شروط الأهلية المقرر استعمالها في تحديد أهلية البلدان؛

(٤) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

٩ - تشدد على أهمية تحسين الشروط المتعلقة بمعايير الأهلية بحيث تشمل بلدانا فقيرة أخرى مثقلة بالديون؛

١٠ - تؤكد أهمية الشفافية ومشاركة البلدان الدائنة في أي استعراض وتحليل يجري أثناء فترة التكيف؛

١١ - تؤكد الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والبناء والسريع لمختلف تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس، وتحث الجهات الدائنة التي لم تشترك في نادي باريس على اتخاذ تدابير متكافئة في مجال تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون؛

١٢ - ترحب بالقرار الذي اتخذته نادي باريس بتجاوز شروط نابولي لتخفيض ديون أفقر البلدان وأثقلها ديونا وتشدد على الحاجة إلى قيام نادي باريس بالنظر كذلك في تخفيض مستويات الديون وتحث جميع الجهات الدائنة الشنائية على تقديم مساهمات مشابهة؛

١٣ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل؛

١٤ - تدعو البلدان الدائنة، ومصارف القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى النظر، ضمن حدود اختصاصاتها، في مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية؛

١٥ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة إيجاد تدابير وإجراءات ملموسة للتصدي للمشاكل التي تواجه البلدان النامية المديونة، بما في ذلك إمكانية بيع جزء من احتياطياتها من الذهب؛

١٦ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف الفترة^(٥) للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في التسعينات لأقل البلدان نموا^(٦)، وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بديونها الشنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

(٥) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

(٦) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس ٣-١٤ أيلول/سبتمبر

١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

١٧ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك خاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة معالجة التزاماتها بفعالية:

١٨ - تشدد على أهمية مواصلة عمليات الإقراض بشروط تساهلية التي يقوم بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان المنخفضة الدخل؛

١٩ - تشدد أيضا على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون. وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، والتكيف الهيكلي، والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٢٠ - تشدد كذلك على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل؛

٢١ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية المتصلة بمسألة الديون الخارجية؛

٢٢ - تشدد على ضرورة قيام الأمين العام برصد تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون رصدا وثيقا يتيح توجيه الجمعية العامة في مداولاتها في دورتها الثانية والخمسين بشأن البند الفرعي المتعلق بأزمة الديون والتنمية والذي يتعين إدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز والهيئات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

— — — — —